برنامج الاستشراف الاستراتيجي
Strategic Foresight Program

المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

أكثر شباباً في عالم أكثر شيخوخة

مستقبل نمو السكان في الشرق الأوسط

محمود نجم

فبراير 2024

أكثر شباباً في عالم أكثر شيخوخة

مستقبل نمو السكان في الشرق الأوسط

محمود نجم:

باحث اقتصادي عمل بعدة جهات بحثية وإعلامية منها مركز معلومات مجلس الوزراء والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وصحف ومواقع الشروق والشرق الأوسط وأصوات مصرية. حصل على درجة البكالوريوس من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام **2008**، وكتب أكثر من **300** موضوع صحفي تتنوع بين المقالات والتقارير والأخبار الاقتصادية، بالإضافة إلى حوالي **100** دراسة اقتصادية نُشرت في مصر والإمارات والسعودية ولبنان.

• الآراء الواردة في الإصدار تعبر عن كُتابها، ولا تعبر بالضرورة عن "دراسات خاصة" أو آراء مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

ملخص تنفيذي

- أصبحت المسألة السكانية أكثر ضغطاً في الآونة الأخيرة مع بروز الحديث عن النمو السالب في عدد السكان أو النمو المعكوس لسكان بعض الدول De-population، خاصة تلك المتقدمة وفي العالم الغربي على وجه التحديد، وكذلك ارتباط هذه الاتجاهات بالأزمات الأخرى التي يمر بها العالم مثل "الأوبئة" و"التغير المناخي" وتراجع النمو الاقتصادي والصراعات وتأثيرات التقدم التكنولوجي. ولا شك أن مخاطر "الأزمة السكانية" المحتمل في الكثير من دول العالم لا تقف عند "التداعيات الاجتماعية" بل تتجاوزها لتؤثر على مؤشرات القوة الاقتصادية والعسكرية والثقافية للدول.

- من خلال قراءة مؤشرات نمو السكان خلال القرن الحالي، فإن بعض الدول مثل ألمانيا وإيطاليا واليابان تعاني من عدم القدرة على "الإحلال" وهو ما يهدد قدرتها الاقتصادية على المدى البعيد. في الوقت نفسه، فإن الصين، العملاق الاقتصادي والسكاني، ستشهد انخفاضاً حاداً في عدد سكانها في نهاية القرن، في الوقت الذي ستحافظ الولايات المتحدة فيه على معدلات نموها، في حال استمرار سياسات الانفتاح على الهجرة. وكذلك الهند ستعاني من تناقص معدلات النمو بشكل أقل حدة من قوى دولية أخرى مثل روسيا والصين.

- على العكس من هذا الاتجاه، فإن منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب عدة مناطق في العالم النامي، ستستقر معدلات نموها السكاني. وفيما سيتراجع نمو عدة بلدان في المنطقة وعلى رأسها إيران وتركيا، فإن الدول العربية في الإقليم ستزداد سكاناً، وبعضها سيتضاعف عدد سكانه. وهو ما يعني أن الغلبة السكانية في الإقليم ستكون للعالم العربي خاصة في بلدان مثل مصر والعراق وسوريا والجزائر، فيما ستستمر إسرائيل في المنافسة السكانية مع جيرانها. وسيكون الاستثناء العربي الوحيد هو لبنان التي ستشهد تناقصاً في عدد السكان. أما دول الخليج العربي، فستحقق معدل نمو سكاني متباطئ لكنه سيكون أعلى من معدل النمو العالمي.

- يمثل إحلال السكان، بالهجرة والتوظيف العمالة، مصدر نمو هائل لدول الخليج العربي. إلا أن هذا المصدر يواجه مخاطر متعلقة بالأزمات السكانية في الدول المصدرة للعمالة، الهند وأوروبا، وتغير المناخ والاحترار، وغلبة العمل عن بعد في العديد من الوظائف.

- لذا، سيكون من الضروري بناء سياسات لعلاج هذه التحديات مثل تعزيز التحرك الدولي لمجابهة تأثيرات تغير المناخ، وبناء علاقات أقوى مع الدول العملاقة سكانياً في المنطقة، مثل مصر والجزائر وسوريا والعراق، فضلاً عن تعزيز سياسات النمو السكاني المحلية، والاستثمار في "الاقتصاد الفضي" الذي يقوم على إدارة موارد كبار السن وتقديم الرعاية لهم.

أولاً: اتجاهات التناقص العالمي في السكان

1. العالم في مرحلة نمو السكان الرابعة

بحلول عام 2060 سيتجاوز عدد سكان العالم حاجز العشرة مليارات نسمة، وسيواصل عدد سكان العالم رحلة الصعود لربع قرن إضافي، ولكنه لن يصل إلى المليار الحادي عشر. لقد مر البشر بأربعة مراحل من التحول الديمغرافي: **أولها** كان مرتبطاً بعصر ما قبل الثورة الصناعية؛ إذ شهد العالم ارتفاعاً في معدلات الوفيات بسبب تقييد إمدادات الغذاء وضعف الرعاية الصحية، وارتفاع في معدلات الولادة بسبب نقص وسائل تنظيم النسل، ليتحقق نمو بطيء يصل لدرجة التوازن. ومع زيادة إنتاج الغذاء بدأت **المرحلة الثانية**؛ إذ انخفضت معدلات الوفيات مع تحسن إمدادات الغذاء وارتفاع متوسط العمر المتوقع مع تحسن الرعاية الصحية، واستمرت هذه المرحلة حتى منتصف القرن العشرين. وتشكلت **المرحلة الثالثة** مع زيادة أعداد النساء المُتعلمات وبرامج التثقيف الصحي، وإتاحة وسائل تحديد النسل، إذ بدأت معدلات النمو السكاني في الانخفاض، وعاد العالم للاستقرار السكاني، وحالياً دخلت العديد من دول العالم المرحلة الرابعة، حيث انخفض النمو الصافي (عدد المواليد- عدد الوفيات) عن الصفر، لتصبح دول مثل اليابان وإيطاليا وألمانيا دون مستوى الإحلال.

ولكن متى تلحق باقي دول العالم بالمرحلة الرابعة؟ وفقاً لتقديرات البنك الدولي فإن انخفاض معدلات المواليد سيتواصل خلال القرن الحالي حتى يصل دون مستوى الإحلال في عام 2086، بعد أن يتجاوز عدد سكان العالم حاجز العشرة مليارات وأربعمئة وواحد وثلاثين مليون نسمة، ثم يبدأ التعداد العالمي في التراجع حتى يصل إلى عشرة مليارات وثلاثمئة وخمسة وخمسين مليون نسمة بنهاية القرن، بانخفاض أقل من 1%، حيث سيتجه عدد السكان إلى الاستقرار.

تقديرات عدد سكان العالم

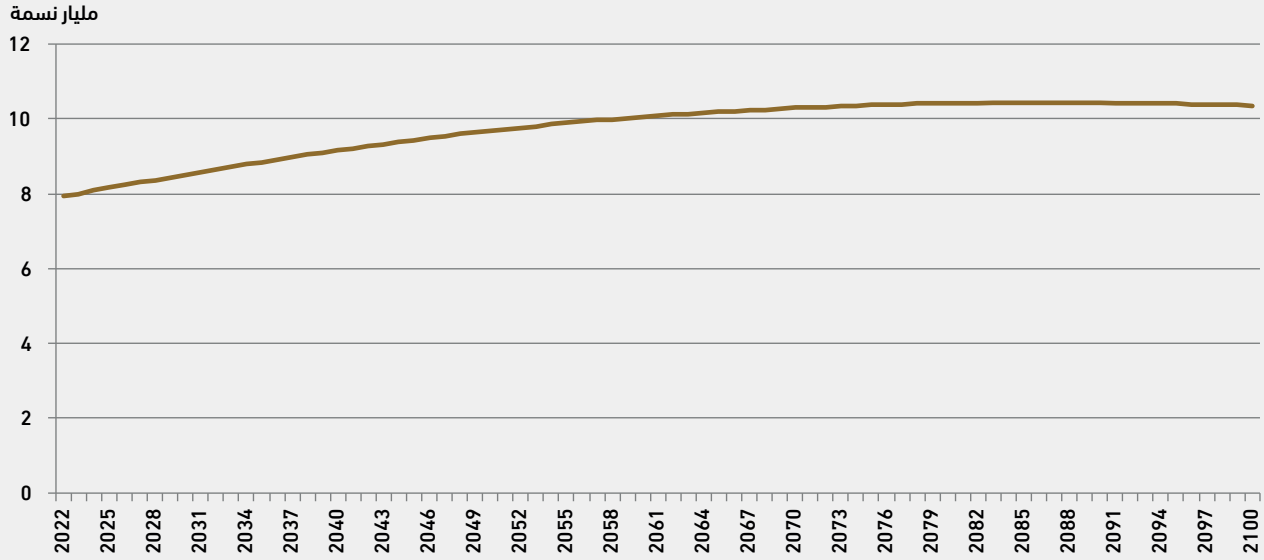

المصدر: تقديرات البنك الدولي

تقديرات البنك الدولي تعتمد على **السيناريو المتوسط بين ثلاثة سيناريوهات (منخفض ومتوسط ومرتفع)**، أو من وجهة نظر باحثي الزيادة السكانية **(متشائم ومعتدل ومتفائل)**، لتقديرات معدلات عوامل النمو السكاني من معدلات خصوبة ومعدلات مواليد ووفيات وهجرة، ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن السيناريو المنخفض (المتشائم) كان في كثير من الأحيان هو الأكثر دقة في العقود الأخيرة بالنسبة للدول المتقدمة، وقريب من تقدير معدل النمو العالمي، وأن توقعات الأمم المتحدة (المعتدلة) قد تعرضت لانتقادات لعدم ملاحظتها بشكل كافٍ للاتجاهات الحديثة التي تؤدي إلى انخفاض عدد السكان.

مع ذلك، فإن التوقعات الصادرة عن مركز الخبرة حول السكان والهجرة (CEPAM) ومعهد المقاييس الصحية والتقييم التابع لجامعة واشنطن (IHME) تشبه إلى حد بعيد توقعات الأمم المتحدة في التنبؤ بالآثار الجوهرية على الشرق الأوسط، ما يعني أن **معدلات الزيادة في الشرق الأوسط ليست فقط أقل ارتباطاً بالسيناريو المتشائم، بل إنها تسير وفق سيناريو مختلف عن الاتجاه العالمي**، نتيجة عدم الارتباط بين التوجه العالمي لتقليل المواليد، والوضع في منطقة الشرق الأوسط.

2. تناقص ديمغرافيا القوى الكبرى

أصبح العالم الغربي يعاني بشكل واضح من تناقص عدد السكان De-growth. ويرى بعض المراقبين أن هذه الأزمة قد تكون أخطر على الحضارة والقوة الجيوسياسية الغربية من أزمات أخرى مثل "تغير المناخ" أو "المنافسة الصينية". وتركز هذه الاتجاهات على شيخوخة الهرم السكاني، وتناقص الشباب القادر على الحفاظ على المعدلات المستقرة أو المتزايدة لإنتاج مزيد من السكان. وبالتالي الحفاظ على معدلات التنمية والنمو. إلا أن هذا ليس قاصراً على الغرب، فالصين وروسيا تعانيان من "التناقص" نفسه، فيما تتميز الولايات المتحدة بمزايا ديمغرافية.

يبلغ تعداد سكان الولايات المتحدة حالياً 338 مليون نسمة، أي ربع عدد سكان الصين، ولكن بحلول عام 2100، من المتوقع أن يصل إلى 394 مليوناً، أو أكثر من نصف حجم الصين - والتي تتوقع الأمم المتحدة أن ينخفض عدد سكانها بشكل كبير من 1.425 مليار إلى 767 مليوناً. وفيما ستظل الحكومة الأمريكية مضطرة إلى الإبقاء على أبواب الهجرة، ما لم تتمكن السياسات اليمينية من إغلاقه والقبول بدفع الكلفة السياسية والاقتصادية والعلمية لهذا الإغلاق، فإن الصين لن تتمكن من "سد ثغرة" نقص السكان، وهو ما سيؤثر بالضرورة في كل استراتيجيات التنمية الاقتصادية والتوسع الجيوستراتيجي في الخارج. كذلك، ستحرص الولايات المتحدة على الإبقاء على تركيبتها السكانية باعتبارها "مجتمعاً شاباً" وحيوياً، في حين أن الصين ستعاني من شيخوخة مهيمنة على بنية السكان وقدرتهم على الإيفاء بمتطلبات التنمية والتوسع.

الأمر نفسه ينطبق على روسيا التي تعاني من أزمة سكانية حادة منذ سنوات. فمن المتوقع أن يتقلص عدد سكان روسيا أيضاً، حيث سينخفض من 43% من سكان الولايات المتحدة إلى 28%، بعبارة أخرى: من المرجح أن تواجه موسكو وبكين تحديات خطيرة في الحفاظ على قوتهما المعتمدة على السكان بالنسبة لواشنطن

أمـــا الاتحـــاد الأوروبـــي، فوفقـــاً لبيانـــات المفوضيـــة الأوروبيـــة، فسيســـتمر معـــدل الزيـــادة الســـكانية مســـتقراً حتـــى منتصـــف العقـــد الحـــالي. وســـيصل عـــدد ســـكان القـــارة إلى 453.3 مليـــون نســـمة في 2026، إلا أن عـــدد الســـكان ســـيأخذ في الانخفـــاض بمعـــدل زيـــادة متناقـــص (ســـالب) ليصـــل إلى 447.9 مليـــون في 2050 و419.5 في 2100. ومـــن المتوقـــع أن يتزايـــد متوســـط الأعمـــار بمعـــدل 5.8 بين عامـــي 2026 و2100. وســـتبقى القـــارة أكثـــر شـــيخوخة بحيـــث ســـيتزايد عـــدد الســـكان البالـــغين 80 عامـــاً إلى 64.0 مليـــون بحلـــول 2100، أي حـــوالي 15% مـــن إجمـــالي عـــدد الســـكان أي أن قمـــة الهـــرم الســـكاني ســـتتزايد.

في المقابـــل، مـــن المتوقـــع أن ينمـــو عـــدد ســـكان الهنـــد بشـــكل متواضـــع مـــن 1.417 مليـــار إلى 1.530 مليـــار، لتصبـــح ضعـــف عـــدد ســـكان الـــصين، هـــذا يـــشير إلى أن أهميتهـــا كقـــوة عالميـــة يمكـــن أن تتضاعـــف. مـــن المـــثير للاهتمـــام، أن عـــدد ســـكان الهنـــد لـــن ينمـــو بالسرعـــة التـــي ينمـــو بهـــا ســـكان أمريـــكا، ممـــا يـــدل على اســـتمرار الديناميكيـــة الديمغرافيـــة في الولايـــات المتحـــدة التـــي تغذيهـــا الهجـــرة إلى حـــد كـــبير.

يمكـــن القـــول إن التغـــيير الأكثـــر لفتـــاً للانتبـــاه في عـــدد ســـكان العالـــم ســـيكون صعـــود إفريقيـــا جنـــوب الصحـــراء كعـــملاق ديمغـــرافي. اليـــوم، تعـــد القـــارة موطنـــاً لـــ 1.166 مليـــار شـــخص، أو 78% مـــن ســـكان الـــصين. ولكـــن بحلـــول عـــام 2100 مـــن المتوقـــع أن يصـــل عـــدد ســـكان هـــذه المنطقـــة إلى 3.442 مليـــار نســـمة، ليشـــكلوا أربعـــة أضعـــاف ونصـــف الضعـــف ســـكان الـــصين، وأكثـــر مـــن ثمانيـــة أضعـــاف ســـكان الولايـــات المتحـــدة.

ثانياً: اتجاهات نمو السكان في الشرق الأوسط

1. قوة ديمغرافية متزايدة للعرب

تتوقع الأمم المتحدة أن اثنتين من أكبر دول المنطقة سكانياً في الشرق الأوسط - **تركيا وإيران** - سيشهدان تراجعاً ديموغرافياً بحلول عام 2100، ومن المتوقع أن ينخفض عدد سكان تركيا من 85 مليون إلى 83 مليون نسمة، على أن ينخفض عدد سكان **إيران** من 89 مليون إلى 80 مليون نسمة، مما يؤدي إلى إسقاطهما من مكانة (عمالقة الديمغرافيا في المنطقة)، على النقيض من ذلك، من المتوقع أن تنفجر دولتان متوسطتا الحجم - العراق واليمن - في عدد السكان، مما قد يزيد من أهميتهما الجيو- استراتيجية في هذه المنطقة.

عدد سكان الدول العربية بالمليون عام 2100

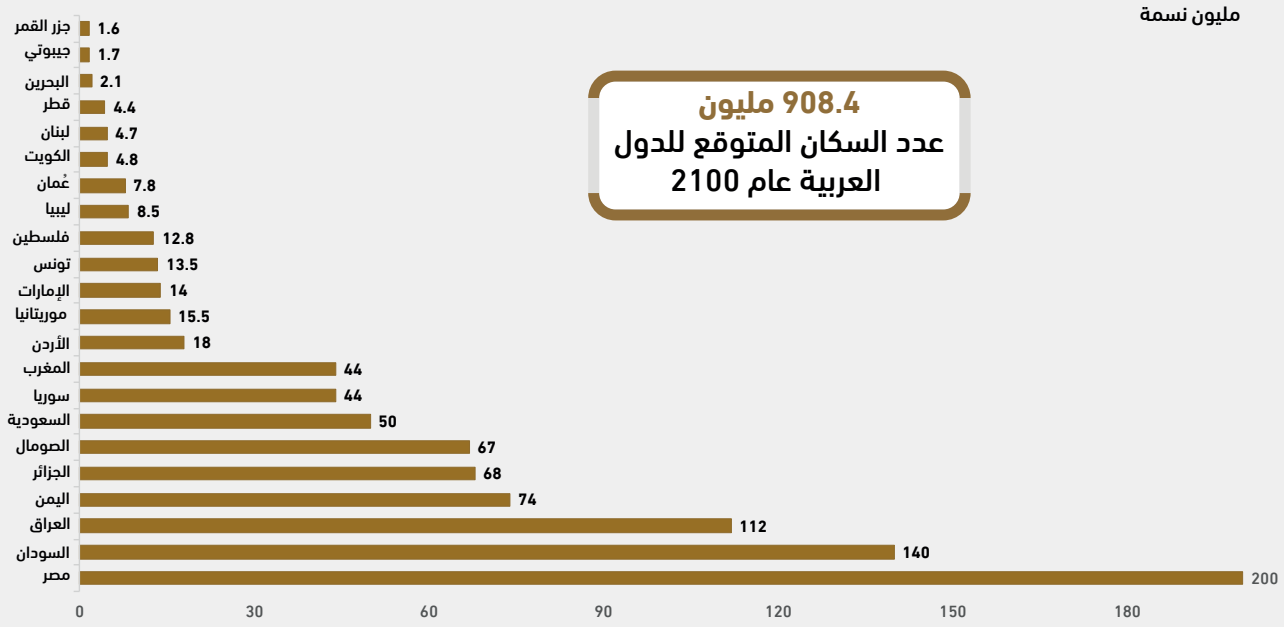

المصدر: تقديرات البنك الدولي

سيتضاعف سكان **العراق** من 44 مليون شخص إلى 112 مليوناً، أي من نصف حجم إيران أو تركيا اليوم إلى 40% أكبر من أي منهما، وهذا يعني، من بين أمور أخرى، أن تجد أنقرة وطهران صعوبة أكبر في السيطرة على عراق يتجاوز عدد سكانه عراقهم الحالي.

ومن المتوقع أن يزداد عدد سكان **اليمن** من 34 مليون نسمة إلى 74 مليون نسمة، أي من كونها أقل سكاناً من المملكة العربية السعودية إلى عدد سكان يزيد بنسبة 50% عن المملكة العربية السعودية. وهذا من شأنه أن يجعل عدد سكانها قريباً من عدد سكان إيران أو تركيا.

ومن المقرر أن تواصل **مصر** انفجارها الديمغرافي، ليتضاعف عدد سكانها من 111 مليون شخص إلى 205 ملايين، مما يحافظ على صدارتها الديمغرافية، ولكن بفارق أكبر، حيث ستكون أكبر بنسبة 25% من حجم إيران وتركيا مجتمعتين[1].

أما دول مجلس التعاون الخليجي فمن المتوقع أن تعادل عمليات تحجيم الهجرات وتوطين الوظائف الزيادات السكانية الطبيعية، لتحقق معدلات نمو أبطأ من قادة النمو الديمغرافي في المنطقة، ولكن ستبقى أعلى من المعدلات العالمية، ليزيد عدد سكانها مجتمعة من 59 مليون نسمة حاليا إلى 84 مليوناً في نهاية القرن الحالي.

ستواصل **إسرائيل** سباقها الديمغرافي مع جيرانها، ومن المتوقع أن يتضاعف عدد سكانها من 9.2 مليون إلى 18.4 مليون، كما ستنمو فلسطين (غزة والضفة الغربية) من 5.2 مليون إلى 12.8 مليون، وستتعافى معدلات الزيادة في **سوريا** ليتضاعف عدد سكانها من 22 مليوناً إلى 43 مليوناً، وينمو عدد سكان **الأردن** من 11 مليون إلى 18 مليون، وستكون **لبنان** هي الاستثناء، وتنكمش من 5.5 مليون إلى 4.7 مليون، وفي المجموع، سيصل عدد سكان الدول الخمس إلى 95 مليوناً، أي أكبر من تركيا أو إيران، ما يعني احتمالات أكبر لانخفاض تأثيرهما في الصراع العربي الإسرائيلي.

بنهاية القرن سيتراوح معدل النمو السكاني في دول المنطقة ما بين 0.5% وسالب 0.5%، ما يعني أن الفروقات بين أعداد السكان في المنطقة لن تتغير على الأرجح، ولكن السبب في إحداث هذه الفوارق هو تأخر سنة (توقف الإحلال السكاني) وانقلاب معدل النمو إلى القيم السالبة.

على سبيل المثال سيبدأ عدد سكان لبنان في الانكماش بداية من عام 2055، بينما سيتأخر الانكماش في الجزائر إلى عام 2093، ولن تشهد مصر انكماشاً من الأساس.

2. ارتفاع متوسط الأعمار في المنطقة

قد ينخفض عدد السكان أو يستقر أو يستمر في الزيادة، هذا أمر يختلف من دولة لأخرى، ولكن الأمر الذي لن يختلف هو ارتفاع متوسط عمر السكان، أو ما يُعرف بشيخوخة المجتمعات. في عام 1950 كان متوسط العمر العالمي 46.5 سنة، ومع تحسن مستوى الرعاية الصحية ارتفع إلى 71 عاماً بنهاية 2021، وبنهاية القرن من المتوقع أن يتجاوز متوسط العمر العالمي الـ 82 عاماً، حتى يصبح "الموت المبكر" قبل سن الـ 60 أو الـ 70 أمراً نادراً نسبياً في معظم البلدان. **وفيما يخص منطقة الشرق الأوسط سيرتفع متوسط العمر المتوقع إلى 84.2 عام، مقارنة بمتوسط 73 عاماً حالياً، فمن المتوقع أن تشهد منطقتا الشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء أسرع نمو في عدد كبار السن على مدى العقود الثلاثة القادمة.**

إلا أن الأمر الجيد هو أن الشرق الأوسط سيحتفظ بأدنى معدلات إعالة لكبار السن بنهاية القرن، فعلى الرغم من أن شيخوخة السكان تزيد في كل مكان، ستكمل بعض المناطق الانتقال من (الأطفال هم أكثر المعالين) إلى (الشيوخ هم أكثر المعالين) قبل عام 2050، وهي مناطق أستراليا، وأوروبا وأمريكا الشمالية وشرق وجنوب شرق آسيا، بينما ستنتظر أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى عام 2060 لإتمام هذا التحول، وستنتظر آسيا الوسطى والجنوبية 20 عاماً أخرى، حتى عام 2080 لإتمام هذا التحول، ولكن بنهاية القرن سيظل الأطفال في منطقتي إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط يحتفظون بالنصيب المهيمن من حصة المعالين[2].

3. صعوبة الإحلال الخارجي

تعتمد دول المنطقة ذات الفوائض الاقتصادية على استقدام العمالة الأجنبية لتعويض عدم قدرتها على الإحلال الطبيعي، ولكن هذا يصطدم بعدد من المعوقات في المستقبل **أولها التطور**

التكنولوجي، الذي وفر عدد كبير من فرص العمل عن بُعد، برواتب مقاربة لفرص العمل التي تحتاج الوجود الواقعي في مقر العمل، ما يصعب على دول الفوائض الاقتصادية استقدام عمالة للمهام البسيطة، بالإضافة إلى الحرمان من الإنفاق الاستهلاكي للعاملين الوافدين، وهو أحد أهم محركات النمو الاقتصادي. **ثاني المعوقات** يرتبط بشيخوخة سكان الدول المُصدرة للعمالة، وانخفاض عدد الشباب الباحثين عن فرص الهجرة، هذا بالإضافة إلى تسارع معدلات النمو والتنمية في عدد من كبرى الدول المُصدرة للعمالة، وعلى رأسها الهند، ما يخفض جاذبية خيار الهجرة من أجل العمل.

عائق آخر سيظهر أمام الهجرة إلى منطقة الشرق الأوسط، وهو **الاحتباس الحراري**[3]؛ حيث حذرت عدة من الدراسات من أنه بحلول نهاية القرن، قد تصبح أجزاء من المنطقة شديدة الحرارة بحيث يصبح من المستحيل على البشر قضاء بعض الوقت في الخارج، للعمل أو السياحة.

لذا ستتضرر المنطقة بشكل أكثر عنفاً إذا لم يلتزم العالم بمستهدفات مكافحة التغير المناخي، فيكون العاملون بهذه المنطقة عُرضة أكثر للتضرر من الحرارة، كما أنهم سيكونون بعيدين عما يسميه العلماء **"مكانة المناخ البشري"**، وهي الظروف التي اعتاد البشر على الازدهار فيها وزيادة قدرتهم على العمل والتفكير والتعلم، حيث إذ تتراوح درجة الحرارة المثلى للإنسان بين 13 و25 درجة مئوية، وهي درجات حرار يصعب تحققها في معظم أيام السنة في أفريقيا وأميركا الجنوبية وجنوب أسيا.

أما إذا اتخذ العالم إجراءات عاجلة للحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية بحوالي 1.5 درجة مئوية، كما هو مُحدد في اتفاق باريس لمكافحة التغير المناخي، ستقل احتمالات الأزمة، وتحتفظ المنطقة بجاذبيتها للعمال، **وعالمياً سيقل عدد السكان المتضررين من الحرارة الشديدة من ملياري نسمة (حال عدم اتخاذ إجراءات للحد من الاحتباس الحراري)، إلى 400 مليون شخص (حال اتخاذ إجراءات للحد من الاحتباس الحراري)**[4].

إلا أن تقديرات الهجرة تواجه معضلة خاصة، **وهي التباعد الكبير بين التوقعات والواقع، ففي دراسة عن مستقبل الهجرة في أوروبا**[5]**، تتم المقارنة بين التوقعات في 2009، والواقع في السنوات العشر اللاحقة وفقاً للبيانات الصادرة عن الجهات الرسمية في عام التوقع، وكان التباين في اختلاف التوقعات ضخماً.** على سبيل المثال، كان معدل الاختلاف في حدود أقل من 20% في حالتي النمسا وفرنسا، لكن عدد المهاجرين إلى بولندا كان أكثر من ستة أمثال المتوقع، حتى أن الدراسة قدمت 21 سيناريو مختلفاً عن مستقبل الهجرة، ليظهر في نهاية الأمر أن معدلات الهجرة شديدة الحساسية لسياسات الدول المستضيفة ومعدلات نموها الاقتصادي بالإضافة إلى معدلات نمو سكانها، **لذا يعتمد البنك الدولي في تقديراته المُستقبلية للسكان على توقع: (صافي هجرة= صفر).**

4. أهمية التغير الديمغرافي

يشكل السكان مصدر قوة للدول، بداية من اعتبارهم مصدراً للضرائب، ومخزوناً بشرياً للقوات المسلحة، والأهم باعتبارهم "رأس المال" البشري. ويمكن القول إن حجم وتكوين سكان بلد ما، كانا العاملين الأكثر أهمية في قوة ذلك البلد في عصر ما قبل الثورة الصناعية والأتمتة. أما ما بعدها، فقد تراجع دور الديمغرافيا في تحديد قوة الدولة إلى حد ما، **ومع ذلك يظل حجم وتكوين سكان الدولة ذا أهمية حيوية، مما يساعد على رفع بعض البلدان إلى مستويات أعلى من القوة، مع تقليل قوة البلدان التي تخلفت عن منافسيها الديمغرافيين.**

وكغيرها من عوامل قوة الدول تتأثر بالعوامل الأخرى وتؤثر فيها؛ إذ يحتاج عدد السكان الكبير إلى اقتصاد قوي وموارد طبيعية وصناعية قادرة على إشباع رغباتهم، وقوة عسكرية قادرة على حمايتهم وسلطة سياسية موثوقة، بالإضافة إلى تأثر عدد السكان بالعوامل الثقافية المُشجعة أو المُنفرة من الزيادة السكانية. وفي القرن الحادي والعشرين أدت التكنولوجيا دوراً مهماً في إدارة النمو السكاني وتحسين مستويات المعيشة للشرائح المعالة من السكان من الأطفال وكبار السن.[6]

والعكس صحيح؛ حيث تؤثر الديمغرافيا على عوامل قوة الدولة الستة الأخرى، حيث يزيد عدد السكان في سن العمل من الشباب من قدرة البلد على الإنتاج والنمو الاقتصادي، في حين يحد تقلص عدد السكان وشيخوختهم من قدرة البلد على تحقيق النمو ويفرضان ضغوطاً كبيرة على موارده المالية العامة، وستكون الدولة التي لديها عدد كبير ومتزايد من الشباب البالغين قادرة على العثور على الأفراد للحفاظ على جيش كبير **(على الأقل حتى تتولى الأتمتة شؤون إدارة الحرب في المستقبل)**، كما تؤدي التغييرات الديمغرافية إلى مستويات أعلى أو أدنى من الاستقرار السياسي في المستقبل، ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة فإن الهرم السكاني الشاب كان له دور كبير في التغيرات السياسية في منطقة الشرق الأوسط في العقد الماضي، ونفس الأمر بالنسبة للتكنولوجيا والثقافة، اللتان تحتاجان إلى مؤثرين ومتأثرين بهما.

ثالثاً: التحديات والفرص السكانية في المنطقة

تتميز دول المنطقة عن باقي دول العالم بثلاثة أمور، **أولهما** تجنب التحول الديموغرافي إلى الإحلال السالب، أي استمرار تصاعد النمو السكاني، **وثانيهما** سيطرة السكان في سن الأطفال على معدلات الإعالة، **وثالثهما** تحقيق جزء كبير من دول المنطقة لفوائض مالية تمكنها من إقرار سياسات مُحفزة لتحقيق أهدافها الديمغرافية، بالإضافة إلى قدرتها على استقبال المهاجرين. **تمنح هذه العوامل دول المنطقة مساحة لوضع السياسات دون ضغوط آنية، ودراسة تجارب الدول التي مرت أو ستمر بالتحول الديمغرافي قبلها، ولكن مع اتضاح بعض الاتجاهات الديمغرافية يتوجب العمل على استيعابها من الآن.**

مع ظهور عمالقة ديموغرافيين في المنطقة والعالم وتراجع البعض الآخر، يتطلب الأمر تقوية العلاقات مع العمالقة الجُدد دون "الأصدقاء المُسنين"، باعتبار السكان عاملاً أساسياً في قوة الدول الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وتشير بيانات البنك الدولي إلى زيادة القوة السكانية لدول مصر والعراق واليمن، وتراجع تركيا وإيران، وعالمياً من المتوقع استقرار الهند والولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا جنوب الصحراء كعمالقة ديموغرافيين، مع تراجع شديد لأوروبا الغربية وروسيا والصين.

أُجبرت الدول التي مرت بالتحول الديمغرافي على إنفاق أكبر على "الاقتصاد الفضي" نتيجة زيادة عدد المُسنين. ويشير هذا اللون من الاقتصاد إلى الأنشطة الاقتصادية التي يديرها كبار السن وتكون مواردها مخصصة للعناية بهم ورعايتهم. وقد تم اشتقاق التسمية من "السوق الفضيّ" الذي ظهر في اليابان، الدولة الأغنى بكبار السّن، فمنذ سبعينيّات القرن الماضي كانت اليابان هي الدولة الوحيدة التي تحظى بأعلى نسبة من كبار السّن. وتعتمد هذه الأنشطة بشكل رئيس على التقنيات التكنولوجية التي تقدم مساعدات يومية في دعم حياة كبار السن فيما يتعلق بالصحة والانتقال والخدمات العمومية وغيرها.

"الاقتصاد الفضي": يشير هذا اللون من الاقتصاد إلى الأنشطة الاقتصادية التي يديرها كبار السن وتكون مواردها مخصصة للعناية بهم ورعايتهم. وقد تم اشتقاق التسمية من "السوق الفضيّ" الذي ظهر في اليابان، الدولة الأغنى بكبار السّن، فمنذ سبعينيّات القرن الماضي كانت اليابان هي الدولة الوحيدة التي تحظى بأعلى نسبة من كبار السّن

يفرض هذا عدداً من التحديات الجديدة على دول المنطقة، **أهمها زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية، وتأهيل عدد أكبر من القوى العاملة للعمل في هذا القطاع لرعاية المسنين،** كما تحتاج دول المنطقة، مع ارتفاع معدل الإعالة نتيجة انخفاض نسبة المواطنين في سن العمل، إلى فرض سياسات مُحفزة على توظيف النساء، **خاصة أن منطقة الشرق الأوسط هي صاحبة المعدل الأدنى عالميًا في توظيف النساء، كما ستحتاج دول المنطقة أيضاً إلى رفع سن التقاعد لزيادة عدد المشتغلين لتحقيق معدلات نمو اقتصادي معتدلة ومستدامة.**

على الرغم من أهمية عدد السكان في تحديد الناتج الإجمالي للدول، فإن قائمة أعلى 20 دولة من حيث الناتج الإجمالي، وأكثر 20 دولة من حيث عدد السكان لا تتطابقان، وإنما هناك 10 دول فقط تشترك في القائمتين في عام 2022. الأهم أنه في عام 1960، مع بداية تسجيل بيانات الناتج عالمياً، كان عدد الدول المُشتركة في القائمتين 11 دولة، وهذا بسبب أن بعض الدول استطاعت استغلال مواردها الطبيعية والبشرية بشكل أفضل، **مثل أستراليا والمملكة العربية السعودية وسويسرا، بينما لم تستطع دول نيجيريا والكونغو الديمقراطية ومصر والفلبين تحويل نموها الديموغرافي إلى نمو اقتصادي مستدام عبر الاعتماد على التعليم ونشر التكنولوجيا.**

وإن كان كل عام يضاف إلى متوسط العمر المتوقع تحصل الأمة مقابله على زيادة دائمة في نصيب الفرد من الدخل بنحو 4%، فإن مقابل كل سنة دراسية إضافية يحصلها المواطن تحدث زيادة بحوالي 10 في المئة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدولة[7].

إن أهم تحدٍ يواجه المنطقة هو الضرر الهائل من الاحتباس الحراري، القادر على خفض جاذبية المنطقة للهجرة والإقامة والسياحة، ما يتطلب سياسات جادة محلياً لخفض الانبعاثات الكربونية، وفرض أجندة بيئية عالمياً، تمنح دول المنطقة فرص الاستفادة من تأخر تضررها من التحول الديمغرافي.

المصادر:

1- WPP2022 Demographic Indicators, **United Nations**, 2023, accessible at: https://population.un.org/wpp/Download/Standard/MostUsed/

2- Leaving No One Behind In An Ageing World **"World Social Report 2023"**, United Nations, 2023.

3- Patrick Clawson, Changing Population Patterns Will Reshape the Middle East, **The Washington Institute for Near East Policy**, 22 November 2022, accessible at: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/changing-population-patterns-will-reshape-middle-east

4- Angela Symons, Life threatening heat could impact two billion people by 2100. Which countries are most at risk?, **Euro news**,23 May 2023, accessible at: https://www.euronews.com/green/2023/05/23/life-threatening-heat-could-impact-two-billion-people-by-2100-which-countries-are-most-at-

5- Sohst, R., J. Tjaden, H. de Valk and S. Melde, The Future of Migration to Europe: Systematic Review of the Literature on Migration Scenarios and Forecasts. **International Organization for Migration**, Geneva, 2020.

6- The Geopolitical Importance of Demographic Power, **International Strategic Analysis**, 2 May 2018, accessible at: https://www.isa-world.com/news/?tx_ttnews%5BbackPid%5D=1&tx_ttnews%5Btt_news%5D=410&cHash=75d2b3ca20ed102940b3a64ce8f44b4e

7- Nicholas Eberstadt, With Great Demographics Comes Great Power, **Foreign Affairs**, August 2019, accessible at: https://www.foreignaffairs.com/articles/world/2019-06-11/great-demographics-comes-great-power

المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

عن المركز

مركز تفكير Think Tank مستقل، أنشئ عام 2014، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل إشكالية حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار، وعدم القدرة على التنبؤ خلال المرحلة الحالية، من خلال رصد وتحليل وتقدير "المستجدات" المتعلقة بالتحولات السياسية والاتجاهات الأمنية، والتوجهات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية، والتفاعلات المجتمعية والثقافية، المؤثرة على مستقبل منطقة الخليج، وفي نطاق الشرق الأوسط عموماً.

برنامج الاستشراف الاستراتيجي

أطلق المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة البرنامج في فبراير 2023 في إطار سعيه لتعميق الحوار العام، ومساندة عملية صنع القرار، ودعم البحث العلمي في الاتجاهات التي تشكل مستقبل العالم ومساراته المختلفة. يسعى البرنامج إلى بناء نماذج فكرية وبحثية لاستشراف مستقبل منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي في ظل التحولات العالمية التي أصبحت تتسم بمزيد من التعقد واللا يقين، وتعزيز الأدوات البحثية لدى الباحثين والمحللين المعنيين باستكشاف الفرص والتحديات التي يحملها المستقبل العالمي. ولتحقيق هذه الغاية، يقوم البرنامج بالتعاون مع عدد من الباحثين والخبراء والمعاهد البحثية المختصة في الاستشراف الاستراتيجي عبر العالم.

المدير التنفيذي: حسام إبراهيم

رئيس برنامج الاستشراف الاستراتيجي: محمد العربي

الإخراج الفني: عبدالله خميس

التدقيق اللغوي: محمذن الغوث

ص.ب. 111414 أبوظبي - إ.ع.م.
هاتف: 24444513 971+
فاكس: 24444732 971+
بريد إلكتروني: info@futureuae.com
www.futureuae.com